مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.628
30 July 1992
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والعشرين بعد الستمائة

المعقودة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الخميس ، ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بول أوسوليفان (استراليا)

GE.92-62490 ٣٢٨١ح (A)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٢٨ لمؤتمر نزع السلاح .

أود بادىء ذي بدء أن أرحب ترحيبا حارا بممثل بولندا الجديد ، السفير ديمبنسكي ، نيابة عن المؤتمر وبالاصالة عن نفسي وباسم الوفد الاسترالي . والاستاذ ديمبنسكي يحضر جلستنا العامة للمرة الأولى ، وقد كان له تجربة أكاديمية بارزة كاستاذ في معهد الدراسات الدولية العليا هنا في جنيف حيث كان مسؤولا عن برنامج الدراسات الدبلوماسية . وبلغ الى علمي في الواقع أن بعضا من تلامذته السابقين يشتركون في العمل معنا في مؤتمرنا . وأرغب في أن أطمئن السفير ديمبنسكي الى أن وفدي وجميع الوفود ، وأنا على ثقة من ذلك ، سيوفرون له التعاون الوثيق في أداء عمله . فأهلا وسهلا بكم .

وأرغب كذلك في اعلامكم باننا سنعقد بعد هذه الجلسة العامة مباشرة مشاورة مفتوحة العضوية بشأن مشروع التقرير الى الجمعية العامة . وآمل أن تكون الجلسة قصيرة تتبعها جلسة يرأسها السفير زهران من مصر ، المنسق الخاص للبند ٩ من جدول الاعمال "الشفافية في مسألة التسلح" ، بغية النظر في الفرع المتعلق بهذا البند من التقرير السنوي .

ولدي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ، بادىء ذي بدء رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ، ليقدم تقرير تلك اللجنة ، يليه ممثلو ايطاليا والأرجنتين وفييت نام وهولندا وبلغاريا وكوبا . وأعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية السفير بتسانوف من الاتحاد الروسي ، الذي سيقدم تقرير اللجنة المخصصة الوارد في الوثيقة CD/1159 .

السيد بتسانوف (الاتحاد الروسي): يشرفني أن أقدم لكم اليوم تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية عن أعمالها أثناء دورة ١٩٩٢ ، وهو الوثيقة التي تحمل الرمز CD/1159 . والتقرير وصف دقيق للطريقة التي نظمت بها اللجنة المخصصة أعمالها لهذه الدورة ، وهو لا يدخل في مناقشة موضوعية للقضايا التي تقع في اطار مسؤولية اللجنة . بل يرفق عوضا عن ذلك ، على غرار ما حدث في الماضي ، مشروع نص اتفاقية حظر الأسلحة الاشعاعية وعناصر ممكنة لاتفاقية تحظر الهجمات على المرافق النووية . وقد تمت مراجعة هذين النصين في هذه الدورة - أثناء الجزءين الأولين من هذه الدورة في الواقع - بتوجيه قدير من السيد ديمتريفيتش من يوغوسلافيا والسيد اوسمان من كندا . وتدين اللجنة المخصصة لهما معا بالعرفان ، وإني لراغب في شكرهما على ما بذلاه من جهود .

ولم يلق عمل اللجنة المخصصة ، كما هي الحال بالنسبة لسائر اللجان ، القدر الذي كان مرغوبا من الاهتمام هذه السنة ، وهو أمر يعود الى تزايد كمية العمل

الواقعة على عاتق الوفود المشاركة في مفاوضات الأسلحة الكيميائية . ولكن يجدر في الوقت ذاته ملاحظة أنه لم يمكن سوى تحقيق قدر ضئيل من التقدم في هذين السبيلين على مدى عدة سنوات . ومشروع اتفاقية حظر الأسلحة الاشعاعية في مرحلة متقدمة بل لقد طرأ عليه حتى تحسن طفيف في هذه الدورة ، إلا أن الحكم الأساسي الذي ينظم نطاق الأسلحة البيولوجية وتعريفها لا يزال بدون حل . أما العناصر الممكنة لاتفاقية تحظر الهجمات على المرافق النووية فلم تشهد سوى تعديل طفيف في النص في هذه الدورة ، بيد أن المسألة الأساسية المتعلقة بمعرفة أي المرافق تقع في نطاق حماية الاتفاقية ، لا تزال إلى ذلك مفتوحة .

وعلى ضوء هذا الأمر اقترح رئيس اللجنة المخصصة أن يكون هناك تغيير في التوصية التقليدية بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة في عام ١٩٩٣ . بيد أن اقتراحي عُدل الى الشكل الذي ترونه أمامكم في هذا التقرير . وتوصي اللجنة المخصصة بأن يعيد المؤتمر إنشاءها في بداية ١٩٩٣ إلا أنها توصي أيضا ، وهذا تطور جديد ، بأن يزودها بارشاداته في مجال إعادة النظر في تنظيم أعمالها بغرض الوفاء الكامل بالولاية التي ستناط بها في السنة المقبلة . وللمؤتمر أن يسعى حسب تقديره الى ايجاد السبل الكفيلة بتوفير الارشاد الذي تعتقد جميع الوفود فيما يبدو بأن اللجنة ستحتاج اليه كيما تتغلب على العائق الذي يحول دون تحقيق التقدم . وغني عن القول إنه ينبغي مراجعة هذا البند حسب رأيي ، في نطاق الاستعراض الشامل الذي قد يكون المؤتمر راغبا في الاضطلاع به لتحسين فعاليته . وبهذا اختم ملاحظاتي بشأن تقرير اللجنة المخصصة للاسلحة الاشعاعية وأطرحه على المؤتمر .

(تابع بالروسية) .

وختاما سيدي الرئيس ، أود أن أقول كلمة بسيطة بوصفي ممثلا لروسيا ، ما دمت أتحدث للمرة الأولى أثناء رئاستكم . وأرغب بكل صدق أن أرحب بكم في هذا المنصب الذي تتولونه في هذه الفترة من أعمال مؤتمرنا ، التي تتسم بأهمية وحسم استثنائيين . ويتعلق الأمر بالطبع وقبل كل شيء بالمرحلة التي تجتازها مفاوضات الأسلحة الكيميائية في الوقت الحاضر . ولا أحد يجهل الاسهام الذي قدمته استراليا ووزير خارجيتها وأنتم بالذات بوصفكم ممثلاً لاستراليا الى هذه المفاوضات ، ونتوقع أن يؤدي المؤتمر بنجاح في ظل توجيهكم في هذه المرحلة ، المهام المنتظرة منه أثناء فترة رئاستكم .

الرئيس: أشكر ممثل الاتحاد الروسي ورئيس اللجنة المخصصة على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة . وليسمح لي بالتعبير أيضا عن رغبتي في تهنئته على اختتام أعمال اللجنة المخصصة في وقت مبكر . وإني أزمع إحالة التقرير الذي قدمه الرئيس للتو الى المؤتمر ليعتمده في جلسته العامة المقبلة نهار الخميس ، ٦ آب/أغسطس . وآمل في الوقت ذاته أن تكون الهيئتان الفرعيتان الأخريان اللتان ما فتئتا تنظران في تقريريهما ، قادرتين على اعتمادهما في وقت قريب .

وأعطي الكلام الآن الى ممثل ايطاليا ، السفير نفروتو كامبيازو .

السيد نفروتو كامبيازو (ايطاليا): سيدي الرئيس أرغب بادىء ذي بدء أن أتقدم بالنيابة عن وفدي بأصدق التهاني لتبوئكم سدة رئاسة مؤتمر نزع السلاح في المرحلة الحالية الحاسمة من تاريخه . وإنه لظرف مهم أن تتولوا أنتم الممثل الموقر لاستراليا وهو البلد الذي بذل طاقة كبرى في الانجازات التي حققها هذا المؤتمر ، رئاسة أنشطتنا في هذه الفترة . وأنا على ثقة بأن هذه الهيئة ستتمكن في ظل توجيهكم القدير من بلوغ الاهداف التي هي في متناولها أخيرا وأن تنشىء الاسس لدورها المستقبلي في بيئة دولية متطورة .

وأرغب في انتهاز هذه الفرصة للترحيب بجميع الممثلين والزملاء الدائمين الجدد الذين انضموا إلينا منذ المرة الاخيرة التي تحدثت فيها في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح ، كما انني اتمنى كل الخير للزملاء والاصدقاء الموقرين الذين تركوا مؤتمر نزع السلاح في غضون ذلك .

لم يسبق لمؤتمر نزع السلاح أن كان قريبا الى هذا الحد من تحقيق أحد أبرز الاهداف التي أنشىء من أجلها ، أي الامكانية ، وهي الآن في المتناول ، في أن ننهي بسرعة جهودنا الجماعية من أجل انجاز مشروع معاهدة متعددة الاطراف تهدف الى حظر الاسلحة الكيميائية حظرا شاملا . وينبغي ألا نضيع مثل هذه الفرصة التي سعينا اليها جميعنا سعيا حثيثا طيلة هذه السنوات العديدة ؛ فعلى المحك امور كثيرة جدا . دعوني إذن أعرب بادىء ذي بدء عن إقرار خاص بالعرفان من أجل الجهود المتواصلة والعزم الذي أبداه السفير فان فاغنر من ألمانيا ووفده وحكومته في الاضطلاع بالولاية التي أناطها بهم مؤتمر نزع السلاح بنفسه ، وبدرجة لم يسبق لها مثيل من التماسك والتصميم ، في آذار/مارس من هذه السنة . وقد قدمت ثمرة هذه الجهود مؤخرا وها هي الآن في شكل مشروع نص اتفاقية ، في وثيقة العمل WP.400/Rev.1 .

ويرحب وفدي بهذا النص ؛ فهو يتضمن في مجموعه أحكاما اعتمدت بتوافق الآراء . وإننا لا ننظر إليه بوصفه نتيجة اعتبارات شخصية ومنحازة ، بل نعتبره اقتراحاً لحل وسط حقيقي قائم على سعي جماعي مكثف وطويل ، لايجاد أساس مشترك - حتى داخل الافرقة نفسها - بين مواقف ونظرات بشأن القضايا الحاسمة تتميز أحيانا باختلافها الشديد وتضاربها الظاهر .

وليست الوثيقة WP.400/Rev.1 بالغة حد الكمال ، والوفد الايطالي ، مثله مثل سائر الوفود ، يعتبر أن المشروع لا يعكس على نحو كاف عددا من الجوانب التي لا تتصل بالضرورة بالمصالح الوطنية المحددة فيما يتعلق بنزع السلاح ، إنما يعكس الجوانب التي نعتقد أنها الأفضل لتعزيز مستقبل المنظمة ذاته . وسأحجم عن تعدادها في هذه المرحلة من المفاوضات . وهي ترجع الى اعتبار أساسي ينطوي على حصتنا من التوقعات التي لم تف بها الوثيقة WP.400/Rev.1 تماماً . وأشير هنا إلى درجة السلطة فوق القومية التي تشكل بنظرنا السمة الأكثر ابتكارية في الاتفاقية .

وفيما يتعلق بعمليات التفتيش بالتحدي على سبيل المثال ، كنا نفضل أن يناط دور أعظم وسلطة تقديرية أكبر بفريق التفتيش الذي سيمثل المجتمع الدولي ميدانيا ، في المهمة الأكثر حساسية وواقعية التي أنيطت بالمنظمة . وقد ابتعدت المفاوضات بشأن المادة التاسعة تدريجيا عن الأصل ، ولعل السبب يعود في ذلك الى مفهومي التدخل والردع المثاليين جدا واللذين يعتبرهما الكثيرون ضروريين لتعزيز الثقة في المفاهيم الأمنية للدول الأطراف . وإننا نرى أن إجراءات حمائية كثيرة جدا لمصلحة الدولة الطرف موضع التفتيش ، قد شقت طريقها الى النص .

وكنا نفضل أطرا زمنية أقصر تسبق الوصول الى الموقع الخاضع للتفتيش ، وأحكاما أكثر صرامة بشأن تأمين الموقع ، والحد من إخضاع اجراءات "الوصول المنظم" لرضا الدولة موضع التفتيش وموافقتها دون غيرهما . وكان يمكن إيلاء المزيد من التفكير الى الخبرة القيمة المكتسبة من الاختبارات الوطنية للتفتيش بالتحدي ، التي أدت على سبيل المثال الى تحديد ما سمي بتقنيات "الوصول الانتقائي العشوائي" .

وتوخيا لحماية مصداقية الآليات الأساسية لوسيلة التحقق الصارمة بل الأساسية هذه ، أبدينا استعدادا لتقديم تنازل ما من حيث قبول وضع بعض القيود على عدد عمليات التفتيش بالتحدي الواجب اجراؤها في وقت معين ، بحيث تطمئن الدول الأطراف إلى أنها لن تكون مستهدفة بشكل مفرط لا مبرر له . بيد أن هذه "المقايضة" لم تلق الدعم الكافي .

ولدى ايطاليا اعتقاد بأن لجميع الذين يضطلعون بالالتزامات المرهقة المتعلقة بالحظر - بما في ذلك الالتزامات المالية من بين أمور أخرى - الحق في أن يتمكنوا من التعويل على عملية تحقق مباشرة في حال وجود أي شك بعدم الامتثال . فالثقة والشفافية هما في الواقع جوهر أي اتفاق يتعلق بالأمن ونزع السلاح . وقد قبلنا نحن في أوروبا أن تجرى عمليات تفتيش آلية وأكثر تدخلا على أراضينا في اطار معاهدات نزع سلاح أخرى واننا غير نادمين على ذلك ؛ فما بالك إذن عندما يتعلق الأمر بمنظمة دولية محايدة و"فوق الأطراف" أنشئت لهذا الغرض . ولهذا السبب مثلا ، يمثل الالتزام الأولي

للمجلس التنفيذي في بداية أي عملية تفتيش بالتحدي حسبما يرد في مشروع الاتفاقية ، حدا قد لا يقتصر الأمر بعده برأينا على تهديد الحق الأساسي للموقعين على التحقق من الامتثال فحسب ، بل يتعداه الى المساس بقدرة المنظمة بالذات على الوفاء بمهامها بدون أي نوع من الشكوك المعلقة .

وفيما يتعلق أيضا بالعنصر الأساسي الآخر من نظام التحقق ، هي أي عمليات التفتيش المتصلة بالصناعة الكيميائية ، كان يمكن اعتماد أحكام أكثر صرامة: فالنظام الشامل للمادة السابعة ، التحقق ، يبدو لنا هشا الى حد ما .

كما ينبغي تطبيق منع سوء استخدام التكنولوجيا والمعدات للأغراض المحظورة في الاتفاقية ، على قدم المساواة في جميع أنحاء العالم على كامل الصناعة الكيميائية ، ولا يقتصر تطبيقه على أساس انتقائي فحسب ، على المناطق التي تشهد تركيزا صناعيا أكبر . وينبغي ألا يكون هناك منطقة في العالم لا تخضع للمنع المنصوص عليه في الأحكام المتعلقة بالتحقق في المجال الصناعي ، لأن هذه الأحكام وجدت لتعزز مصداقية الاتفاقية وتطمئن الدول الأطراف بشأن الامتثال .

ولا يسعنا بوجه خاص إلا أن نبدي شيئا من الخيبة فيما يتعلق بالتعريف الشديد الضيق لما يسمى بالمرافق "ذات القدرة الانتاجية" . ووفقا للوثيقة WP.400/Rev.1 ، لاحظنا في الجدول ٣ المتعلق بعملية التفتيش أن مدى الوصول الممنوح لفريق التفتيش فيما يتعلق بالأجزاء الأخرى من موقع المعمل من أجل توضيح بعض أوجه الغموض ، تُرك تماما لتقدير الدولة الطرف موضع التفتيش . وينبغي برأينا أن تشمل اجراءات الوصول المنظم بقية أجزاء موقع المعمل أيضا .

وتتصل "عرائض التظلم" التي نتقدم بها كذلك بأجزاء أخرى من الوثيقة WP.400/Rev.1 . إلا أنني لن اسهب في الحديث عنها .

ومن المهام الصعبة دائما مهمة التوفيق بين مواطن التباين في التحليلات والمفاهيم المختلفة المتصلة بأمن الدول عن طريق نهج موحدة يقبلها الجميع . وقد شهدنا بصورة خاصة في مفاوضاتنا هذه نزاعا أساسيا بين أولئك الذين كانوا يرغبون ، توخياً لحماية مصالحهم الأمنية ، في الاعتماد على جهاز دولي مخول سلطات واسعة وفعالة في التفتيش ، وأولئك الذين كانوا بالأحرى معنيين بصورة أساسية بحماية مرافقهم الأكثر حساسية أو بكل بساطة شؤونهم الخاصة الداخلية بوصف ذلك انعكاسا لحقيقة سياسية أو تاريخية معينة . وتتمثل المسألة الأساسية في هذه المرحلة في معرفة ما إذا كان يمكن اعتبار الوثيقة WP.400/Rev.1 حلاً وسطاً لن يعرّض للخطر في نهاية المطاف المصالح الأمنية الأساسية . ولدينا اعتقاد ثابت بأن مشروع الاتفاقية لا يهدد بأي حال من الأحوال المصالح الأمنية لأي دولة من الدول .

والحكومة الايطالية مستعدة لهذه الاسباب ، لان تنضم الى جميع أولئك الذين أعلنوا الى الآن عن استعدادهم للتصديق على الوثيقة WP.400/Rev.1 بوصفها نص تسوية ، وهو نص يوفر فرصة واقعية لنتصرف ضمن الاطر الزمنية المنصوص عليها ، وفقا للولاية السياسية التي أناطتها الجمعية العامة بنا . ونشعر بالشجاعة إذ نلاحظ أن أغلبية واسعة من الدول تشاركنا تقديرنا . ولا يحول هذا الامر دون أن نكون جاهزين من جهتنا للسعي بصورة نشيطة في الايام المقبلة وفي إطار الموعد الاقصى المحدد في ٧ آب/ أغسطس ، الى إدخال أي تحسين ممكن وعلى أساس توافق الآراء على مشروع الاتفاقية .

وعلاوة على ذلك نأمل أن تكافأ الاتفاقية المقبلة بانضمام عالمي إليها . وهي تكشف في الواقع وإن بطريقة لا تزال تمهيدية وتشوبها النواقص ولكن بنطاق لم يسبق له مثيل بالنسبة لاتفاق أمني عالمي ، عن مجموعة جديدة كاملة من الاختصاصات المناطة بأجهزة المجتمع الدولي بغية وضع إطار موحد من القواعد الدقيقة والملزمة والقابلة للتحقق .

وإننا لا نرى كيف نستطيع ، مالم ننشئ تدريجيا مثل هذه "الشبكات الامنية" المتعددة الأطراف في جميع أنحاء العالم ، أن نمنع الدول المنفردة من الاعتماد على وسائلها الوطنية ذاتها بوصفها الطريقة الوحيدة لرصد الامتثال أو أن نحول دون أن تجد الأمم المتحدة نفسها مضطرة في أحيان كثيرة الى اللجوء الى التدابير المتطرفة بغية إعادة قاعدة من قواعد القانون الدولي الى نصابها .

وتضم ايطاليا صوتها الى أولئك الذين يعتقدون بأن ساعة الحقيقة قد دقت بالنسبة لإتمام المفاوضات بشأن الاسلحة الكيميائية ، وتشعر بكامل المسؤولية المتمثلة في عدم تفويت هذه الفرصة الفريدة على الارجح . وسيكون للتوصل الى حظر الاسلحة الكيميائية أثر حاسم على مستقبل مؤتمر نزع السلاح . وقد باتت التقديرات والآراء المستثيرة للأفكار بشأن "عصر ما بعد الاسلحة الكيميائية" تنتشر في هذه القاعة . وانني ممتن لجميع الزملاء الذين يقدمون مثل هذه الافكار ، وآمل إذ أشاطرهم توقعاتهم ، أن تتاح لنا جميعا وفي وقت قريب الفرصة للتركيز على مثل هذا النهج الواعد .

<u>الرئيس</u>: أشكر ممثل ايطاليا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي توجه بها الى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن الى ممثل الارجنتين ، السفير غارسيا موريتان .

<u>السيد غارسيا موريتان</u> (الارجنتين) (مترجم عن الاسبانية): سيدي الرئيس أود أن أنقل اليكم غبطة الوفد الارجنتيني الخاصة لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح . فأنتم دبلوماسي ذو كفاءة مهنية مشهود لها وقد تبين ذلك بوضوح بين ما

تبين ، من خلال الجهود الشخصية التي بذلتم والمهام المتنوعة التي مارستم في مكتب المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ؛ وهي جهود شخصية أود التأكيد على أننا نقدرها تقديراً كبيراً وقد ساعدت أيما مساعدة على دفع عجلة المفاوضات قدما . وإنني لمتأكد من أن رئاستكم ستوفر زخما للساعات الأخيرة من المفاوضات من أجل صك بات التوصل الى قرار بشأنه حقيقة واقعة .

وأوجه الشكر كذلك على الجهود المتواصلة التي بذلها زميلكم رئيس اللجنة المخصصة ، السفير فون فاغنر من ألمانيا ؛ ونحن ممتنون له كثيرا لما أبداه من تفان وشفافية واتزان في ممارسته مهمته الرفيعة والدقيقة .

ويرمي البيان الذي أدلي به هذا الصباح إلى الإعراب عن التأييد الكامل لمشروع الاتفاقية الذي قدمه رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، والمتضمن في الوثيقة WP.400/Rev.1 . وكما اتيحت لي فرصة القول في الإطار المحدود للجنة المخصصة في ٢٦ حزيران/يونيه الماضي ، فإن وفدي يعتبر هذا المشروع الحد الأدنى الذي يمكن السماح به إن كان لهذه الاتفاقية أن تظل تعتبر معاهدة ذات أهمية حقيقية . ويرى وفدي أن بعض التعديلات التي قدمت لإدخالها على هذا النص ستؤدي بغير ضرورة وأكاد أقول بصورة خطرة الى إضعاف مواده ولا سيما فيما يتعلق بنظام التحقق ؛ وإنني أتساءل ، ولنقلها صراحة ، عما ستكون عليه إذن ميزة الانضمام الى اتفاقية لا تفي على نحو مناسب بالاهتمامات الأساسية للأمن العالمي . فليس هناك في اعتقادي ما هو أسوأ من الافتقار الى الأمن إلا الوهم بوجود أمن نكون قد ابتدعناه .

والأرجنتين ، على غرار غيرها من الموجودين في قاعة المفاوضات هذه ، لديها قائمة رغبات بقيت بدون استجابة وتطلعات تقلصت من أجل التوصل الى توافق الآراء . وكنا نرغب ، على غرار العديد غيرنا في رؤية نظام أقوى لعمليات التفتيش بالتحدي ، دون هذا القدر الكبير من الأساليب التي تستطيع الدولة موضع التفتيش أن تعقد بواسطتها عمل هيئة التفتيش الدولية . وكنا كذلك نرغب في رؤية نظام أقل طموحا وتكلفة للتحقق في مجال الصناعة الكيميائية . وإننا قلقون أيضا من إمكانية تغيير ترتيب التدمير ولسنا مقتنعين تماما بمزايا إدراج مفهوم التحويل في الصك . وبإمكاني أن أتابع على هذا المنوال ، فقائمة القضايا طويلة إلا أنني أعتقد أن ذلك غير ضروري باعتبار أن وفدي قد أعرب عن آرائه في مناسبات عدة . وتمثل صكوك من قبيل "إعلان مندوزا" دليلا واضحا على أهدافنا وأغراضنا في هذه المرحلة النهائية من المفاوضات .

وما أود أن أؤكده هو أن الجميع ، وأعني جميع من هم حول هذه المائدة دون استثناء ، قدموا تنازلات مهمة . وقد فعلنا ذلك لأننا نعتبر ، حسب اعتقادي ، أن أمن الجميع سيزداد ما أن تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ . وإننا مقتنعون بذلك .

ولدي اعتقاد بأن هذه المرحلة الأخيرة من المفاوضات هي الأخيرة فعلا ، وأننا سنتمكن في القريب العاجل من أن نكرس أنفسنا لمهام المرحلة التحضيرية . والأرجنتين على ثقة أيضا بأنه يمكن للمؤتمر أن يقدم مشروع اتفاقية توافقية الى الجمعية العامة في الأسابيع القليلة المقبلة . ونحن مهيأون فعليا للإسهام في العمل من أجل التوصل الى هذا الهدف من الآن وحتى ٧ آب/أغسطس .

وسنسعى الى تحقيق هذا الغرض إنما دون أن نغفل ، كما تشير سوابق هذه الهيئة ، أنه ليس الغرض الرئيسي في السلسلة الهرمية لأهداف وأولويات مؤتمر نزع السلاح . ويتعلق الأمر بالتوصل الى معاهدة سليمة وفعالة يكون خرقها صعبا للغاية .

الرئيس: أشكر ممثل الأرجنتين على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن الى ممثل فييت نام ، السفير نغوين لوينغ .

السيد نغوين لوينغ (فييت نام) (مترجم عن الفرنسية): سيدي الرئيس ، لي شرف وامتياز تهنئتكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأتمنى لكم كل النجاح في الاضطلاع بواجباتكم المهمة .

سأقصر بياني على تقديم آراء فييت نام بشأن مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية وبصورة أخص بشأن بعض النقاط التي تتطلب المزيد من تبادل الآراء المعمقة بغية التوصل الى توافق في الآراء يقبله الجميع ويعكس بطريقة متساوية ومتوازنة المصالح المتقاربة في عالم ما فتئ يزداد ارتكازا على التكافل . وهناك بالطبع نقاط تعلق عليها بلادي أهمية كبرى ولم يفتر اهتمامها بها ولا سيما الآن ، بالنظر الى التزامها بالعمل من أجل توفير بيئة سياسية دولية تؤدي الى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

وفيما يتعلق بمشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، يسرني أشد السرور أن أثني على جميع الذين أسهموا ، ولا سيما رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، في إعداد الوثيقة CD/CW/WP.400/Rev.1 . وبالنظر لما شهدته فييت نام من تاريخ حافل بالصراع من أجل نيل الاستقلال الوطني ، فهي ترحب بجميع الجهود المبذولة لإعداد اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية تضمن بذاتها احترامها وتطبيقها عن طريق صون المصالح المشروعة للبلدان النامية .

ولعل هذا المنطق يبدو للوهلة الأولى متناقضا إلا أن نفيه يؤدي في غالب الأحيان الى التشاؤم كما عبرت عن ذلك عبارات مثل "التوازن الدقيق" أو "يكون الآن أو لا يكون" . فبين القابلية للتطبيق والسرعة علينا أن نختار حسب اعتقادي الطريق الممكن الذي يؤدي الى العالمية .

وبعبارة أخرى ، لم تصبح الوثيقة CD/CW/WP.400/Rev.1 ، وإن كان وفدي يعتبرها ورقة عمل بارزة ، انتاجا كاملا بعد ، شيئا لا يمكن تحسينه أو عقدة يجب عدم المساس بها بسبب هشاشتها . وأود بعد أن أدليت بهذا الرأي ، أن أعرب عن تأييد فييت نام الكامل للتعديلات التي قدمها ١٤ بلدا في الوثيقة CD/CW/WP.417 .

وتتمثل النقطة الأكثر حساسية بالنسبة لفييت نام في ذكر مبيدات الأعشاب كوسيلة من وسائل الحرب في صلب مشروع الاتفاقية . وكلنا نذكر أن المادتين الأولى والثانية من المشروع كانتا مرفقتين بالحواشي . وفي الوثيقة CD/CW/WP.400/Rev.1 ، حصل تحول يمكن أن يرى في الديباجة ، في الصياغة الخالية من أي التزام .

وكانت هناك إشارة الى اتفاقية حظر تغيير البيئة ، وفييت نام طرف في هذه الاتفاقية التي تضم في الوقت الحاضر ٥٥ دولة طرفا و١٧ دولة موقعة . ولا يسع فييت نام أن تقبل وجهة النظر القائلة بإمكان الإشارة الى هذه الاتفاقية فيما يتعلق باستعمال مبيدات الأعشاب كوسيلة من وسائل الحرب ، لأن تلك الاتفاقية لا تتضمن أي مادة أو فقرة تتناول قضية استعمال مبيدات الأعشاب كوسيلة من وسائل الحرب .

ولا شك في أن مبيدات الأعشاب التي استعملت في الجزء الجنوبي من فييت نام في مناطق ذات تجمع سكاني عالٍ وعلى مساحة واسعة عدة مرات أثناء الحرب الفييتنامية ، هي مواد كيميائية ومن بينها "Agent Orange" الذي يحتوي على الديوكسين . ولا تزال الكائنات الحية والطبيعة في المناطق التي تعرضت لرش هذه المواد ، تعاني من آثار هذا الاستعمال لمبيدات الأعشاب في فييت نام حتى اليوم . وقد استخدمت عبارة "كائنات حية" لأن أثر هذه المبيدات لم يقتصر على المدنيين الفييتناميين فحسب بل تعداه الى كل طرف من الأطراف المتقاتلة . وقد انكب العلماء في جميع أنحاء العالم على دراسة الديوكسين والمحاربون الفييتناميون القدامى لديهم معرفة متعمقة في هذا الموضوع . ولدي قناعة أكيدة بأن مشروع الاتفاقية سيكون قابلا للاستمرار ويتسم بطابع العالمية ، إذا أدرجت فيه إشارة الى استعمال مبيدات الأعشاب كوسيلة من وسائل الحرب في المادة الأولى وبالتالي في الفقرة الفرعية الجديدة (ب) من المادة العاشرة ، الفقرة ٧ ، وفي إضافة الى الجزء الحادي عشر ، الفقرة ١ كما هو مقترح في الوثيقة CD/CW/WP.417 ، الصفحات ١ و٧ و١٩ من النص الانكليزي . ووفد فييت نام ، إذ يضم صوته الى التعديلات المقترحة من جانب ١٤ بلدا في الوثيقة WP.417 يرحب بالموقف الذي اتخذته السويد واندونيسيا وكوبا والداعي الى الإشارة صراحة الى حظر استعمال مبيدات الأعشاب كوسيلة من وسائل الحرب في المادة الأولى من اتفاقية الأسلحة الكيميائية لأن مثل هذا الموقف يعكس بكل بساطة حقيقة لا يمكن إنكارها وموقفا مسؤولا وعزما على منع حالات إساءة الاستعمال في مجال استعمال المواد الكيميائية السامة لأغراض الحرب .

وفيما يتعلق بعملية التحقق سيقتصر وفدي على الإدلاء بتعليق عام . فالصناعة الكيميائية الحديثة اليوم هي نتاج تكنولوجيا عالية ، وفي حين يسهل تمييز الحدود بين التطبيقات المدنية والتطبيقات العسكرية في البلدان النامية ، يتعذر في أغلب الاحيان التمييز بينها وإن كانت ملموسة ، في حالة البلدان الصناعية . والامر متعلق إذن بالمصالح التي تكون على المحك أو بحسن نية البلد المعني .

ولهذا السبب ينبغي عدم استخدام التحقق على الرغم من أنه ضروريٌ بل إلزاميٌ في ظروف معينة ، كحجة لمراقبة كل الانتاج الكيميائي والانشطة التجارية ، والوصول إلى المعلومات التكنولوجية السرية أو اعاقة نقل التكنولوجيا أو فرض الشروط عليها . وينبغي اجراء عمليات التفتيش بالتحدي في إطار احترام السيادة الوطنية وينبغي كذلك ألا تقتصر معالجة حالات إساءة الاستعمال على الآثار المالية كما هو منصوص على ذلك في الفقرة ٣٣ ، من المادة التاسعة ، وعوضا عن ذلك يمكن التوصل إلى أثر رادع ، كأن يعلق مثلاً ولفترة محددة الحق في طلب اجراء التفتيش أو المشاركة فيه . ولهذا الغرض تمثل التعديلات التي قدمها فريق البلدان الـ ١٤ على المادة التاسعة إسهاما يؤدي إلى إرساء توازنٍ قابل للاستمرار .

تلك هي بضع آراء رغب وفدي في الإدلاء بها بغية الاسهام في حفز مناقشة القضايا المعلقة .

وقبل أن اختم حديثي أود أن أشكر سعادة سفير استراليا ، السيد بول اوسوليفان لقيامه بتوزيع الاعلان الصادر عن حلقة التدارس الاقليمية الثالثة بشأن الأسلحة الكيميائية المعقودة في سيدني في حزيران/يونيه الماضي ، والذي تؤيده فييت نام تأييداً كاملاً .

الرئيس: أشكر ممثل فييت نام على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . وأعطي الحديث الآن لممثل هولندا ، السفير فاغينماكرس .

السيد فاغينماكرس (هولندا): سيدي الرئيس ، يطيب لي أن أحييكم في هذا المركز الرفيع ، وأن أنقل إليكم تهاني وفد هولندا الحارة لمناسبة تقلدكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح . والجهود الاسترالية المبذولة لجعل العالم مكاناً أكثر أماناً أشهر من أن تعرّف . ولبلادكم سجل أعمال حافل تفخر به في هذا الصدد ، وجميعنا يذكر آخر مظاهره وهو قيام وزير الشؤون الخارجية الاسترالي بتقديم مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية بتاريخ ١٣ آذار/مارس الماضي . وأعرب عن الأمل في أن تتوّج جهودكم بالتوصل إلى اتفاق في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، فيما يتعلق بالقيام خلال هذا الشهر بانجاز اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي طال انتظارها .

وساكون مهملاً إن لم اغتنم هذه الفرصة لأعبر عن العرفان للرئاسة العظيمة التي تولاها سلفكم السفير روبيرتو غارسيا موريتان . فقد وجهنا بكفاءة وفعالية خلال فترة مهمة من أعمال مؤتمر نزع السلاح .

وعلاوة على ذلك ، أود أن أرحب أيضا ترحيبا حارا بالزملاء الجدد الذين انضموا إلينا: السفراء السير مايكل ويستن من المملكة المتحدة ويوشيتومو تاناكا من اليابان وبرنار غونيتيلكو من سري لانكا ودون نانجيرا من كينيا ولودويك ديمبينسكي من بولندا .

ومنذ بضعة أسابيع اتخذت اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية قراراً توافقيا يتسم بأهمية كبرى ولا سيما بالنسبة لهولندا . فقد قررت جعل لاهاي مقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المقبلة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وكنتيجة عملية لذلك ستستقر اللجنة التحضيرية وموظفوها في لاهاي أيضا .

وبإمكانكم أن تتصوروا الفخر الذي تشعر به هولندا نتيجة لهذا القرار ؛ فحصيلة المداولات المكثفة بشأن هذا الموضوع والتي نظمها وقادها السفير كمال من باكستان بمهارة وحياد كبيرين ، تلقي على عاتقنا مسؤولية عظيمة . وأنا ممتن للثقة التي أولاها أعضاء الوفود لزملائهم الهولنديين . وستقبل حكومتي ومدينة لاهاي هذا التحدي بكل سرور كيما توفرا للجنة التحضيرية ولمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المقبلة ذاتها ، جميع ما تحتاجان إليه وفقا للعرض المقدم . وتجري السلطات المختصة الآن مشاورات بشأن أفضل السبل لتنظيم الأمور وتسييرها . وبإمكاني أن أعلن أن الاستعدادات العملية قد بدأت في لاهاي لتمكين اللجنة التحضيرية من مباشرة أعمالها في أوائل السنة المقبلة .

ولم يكن قرار تحديد موقع مقر المنظمة ، متخذا بخفة ؛ بل نتج عن عملية انتقاءٍ منهجية وشريفة في أعقاب عمليات تقديم وعروض واضحة قام بها المرشحون المتبارون الثلاثة . وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأعبر عن امتناني واحترامي الصادقين لحكومتي سويسرا والنمسا على موقفهما وتعاونهما الملائمين اللذين أتاحا التوصل بتوافق الآراء إلى اتفاق بشأن هذه المسألة الحساسة .

وفي حزيران/يونيو عقدت في هولندا أول حلقة تدريبية لمفتشي الأسلحة الكيميائية المحتملين في المستقبل . وقد شارك عشرة تقنيين من بلدان نامية ، بعضهم ينتمون إلى دولٍ ليست أعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، مشاركة نشطة في هذه الحلقة "الاختبارية" . وقد أبدوا جميعا حماسا كبيرا لتعلم ما يمكن تعلمه من هذه الحلقة . وسيجري قريبا تقديم تقرير عن الاجراءات إلى اللجنة المخصصة . ومن البديهي الاعتماد

على الخبرة المكتسبة فيما يتعلق بالحلقات المقبلة . وقد يبدو من المفيد في هذا الصدد أن تقوم هولندا بتنسيق جهودها مع الدول الأخرى التي تنظم أو تُزمع تنظيم حلقات للمفتشين ولخبراء التحليل المحتملين في المستقبل ، ولا سيما للمرشحين من البلدان النامية .

وقد أمضينا طوال سنوات وقتاً غير قليل في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية بغية التوصل إلى معاهدة جيدة . وها نحن اجتزنا مسافة طويلة ، ويبدو أننا الآن على قاب قوسين أخيرا من تتويج جهودنا .

والوفد الهولندي ممتنٌ لما يسمى "بورقة حزيران/يونيو" (WP.400/Rev.1) . وقد رأت هذه الورقة النور بفضل الجهود المتواصلة التي بذلها رئيس اللجنة المخصصة ، السفير فون فاغنر الذي نجح في بناء الهيكليات التي كان الرؤساء السابقون قد وضعوها ؛ والفضل في ذلك أيضاً يرجع للجهود المتواصلة التي بذلها الوفد الألماني ككل .

أما من حيث الموضوع ، كان وفد هولندا يفضل فيما لو وُضع نظام للتفتيش بالتحدي أقوى من ذلك الذي تتضمنه الوثيقة WP.400/Rev.1 في الوقت الحاضر ، ولا سيما وأن اجراءات مباشرة عمليات التفتيش بالتحدي ليست مرضية تماما وهي تضعف هذا الجزء المهم من نظام التحقق . وقد أعطى السفير نغريتو كامبيازو من ايطاليا فكرة شاملة مفصلة للتو عن النواقص الواردة في مشروع نص اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وأنا أؤيد تحليله . ومع ذلك يرغب وفد هولندا بعد النظر في جميع الضوابط ، في قبول نص الحل الوسط كما اقترحه رئيس اللجنة المخصصة وكما هو وارد في الوثيقة WP.400/Rev.1 .

والوفد الهولندي يرغب بكل تأكيد في الاستماع إلى الآخرين ولكن ليسمح لي أن أشدد على أن وفدي على غرار الوفود الأخرى يعاني من المشاكل أيضا . فمن المطلوب على ما يبدو إذاً ، الامتناع عن اعادة فتح المناقشات . وتمثل الوثيقة WP.400/Rev.1 في ٩٠ أو ٩٥ في المائة منها توافقاً في الآراء تم التوصل إليه بعد سنوات من المفاوضات ؛ وهي تتضمن عناصر عديدة اقترحها الزملاء يعملون الآن على الشكل المشار إليه احيانا بالمصطلح "G-14" . وعلينا جميعا برأيي أن نكون حريصين جداً على عدم الإتيان بعناصر نعرف أن الآخرين لن يقبلوها ، وإلا فإننا قد نخل بالتوازن الدقيق الذي تم التوصل إليه في مشروع الاتفاقية الموجود أمامنا .

أما المعياران الرئيسيان اللذان ينبغي أن نطبقهما عند التفكير في تقديم مقترحات جديدة ، فهما: هل لا زلنا نستطيع تحسين النص فيما يتعلق بحماية متطلبات

الأمن الوطني وتعزيز الحاجات الأمنية للمجتمع الدولي؟ فإذا أمكن اقناع الوفود الأخرى على هذا الأساس بمنفعة تعديل نص مشروع الاتفاقية وأمكن التوصل إلى توافق في الآراء حول مثل هذا التعديل ، فليكن ، وإلا فليكن الامتناع عن ذلك هو السائد . وانطلاقا من هذه الروح ، سيعالج وفدي وسيستمر في معالجة مقترحات الدقيقة الأخيرة التي تقدم بها عدة مندوبين ومجموعة من الوفود .

وقد درس وفدي بعناية الحجج المؤيدة والمعارضة لهذا النص ، وهو على الرغم من بعض الاحباطات فيما يتعلق ، في جملة أمور ، بالجزء الذي ذكرته ، مستعد للمضي قدما مع الوثيقة WP.400/Rev.1 .

الرئيس: أشكر ممثل هولندا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل بلغاريا ، السفير ديشيف .

السيد ديشيف (بلغاريا): سيدي الرئيس ، لما كانت هذه المرة الأولى التي اتحدث فيها في ظل رئاستكم ، اسمحوا بادئ ذي بدء أن أهنئكم على انتخابكم لمنصب المسؤولية الرفيع هذا . وأتمنى حصيلة ناجحة تماما للأعمال السنوية لهذا المنبر الذي تديرونه الآن بتوجيهكم القدير . فمثل هذه الحصيلة لن تكون اقرارا مستحقا لاسهام استراليا المهم في مفاوضات حظر الأسلحة الكيميائية فحسب بل ستكون أيضا اقرارا مستحقا لجدارتكم الشخصية في هذا الميدان المتعدد الأطراف .

واغتنم هذه الفرصة لأهنىء أيضا الرؤساء الجدد لوفود اليابان والمملكة المتحدة وسري لانكا وبولندا وكوبا وكينيا . وأنا متأكد من أن هذه التعزيزات الجديدة لمؤتمر نزع السلاح ستساعدنا مساعدة كبيرة على اتمام اتفاقية الأسلحة الكيميائية بنجاح .

وفيما يتعلق بي سأحاول أن أوجز اليوم لأن الكثير قد قيل بشأن القضيتين اللتين أرغب في تناولهما ، وأعني مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية واحتمالات بقاء مؤتمر نزع السلاح كمؤسسة بحد ذاته .

وهاكم الآن كلمات قليلة عن القضية الرئيسية الأولى ؛ فوفدي يؤيد الرأي القائل بأنه لم يعد من الضروري أو يكاد ، أن يستمر مؤتمر نزع السلاح في مناقشة الحاجة إلى وجود أو عدم وجود اتفاقية للأسلحة الكيميائية . فنحن نعتقد أن هناك توافقاً في الآراء في هذا الصدد بين الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، وهو أمر يتسم بأهمية قصوى . أما متى ينبغي على مؤتمر نزع السلاح أن ينتهي من صياغة نص الاتفاقية فمسألة يرى وفدي أن الجواب عليها يقع في القرار ٣٥/٤٦ - جيم الذي

اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، واقتبس "إن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحث بشدة مؤتمر نزع السلاح على أن يقوم ، على سبيل الأولوية العليا ، خلال الشهور القادمة بحل القضايا المعلّقة من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي خلال دورته لعام ١٩٩٢" .

وهل لي أن أذكّر في هذا الصدد بأن مؤتمر نزع السلاح سيختتم خلال شهر دورته لعام ١٩٩٢ . وهناك بالتالي نجد الجواب الذي نحتاجه ؛ وبعبارة أخرى ينبغي انجاز صياغة اتفاقية الأسلحة الكيميائية في الاسابيع القليلة المقبلة . وهذا يعني عمليا الأيام الأولى من آب/اغسطس بحيث نعمد كما هو مطلوب إلى تقديم نص مشروع الاتفاقية إلى الدورة العادية السابعة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك هذه السنة .

وفي رأي وفدي المتواضع ، بات من المهم جدا في هذه المرحلة ايضاح مسألة ما إذا كان يمكن أو لا الاستعاضة عن النص الذي قدمه الزميل الموقر السفير فان فاغنر بنص آخر ، ولا نعني أي نص كان إنما نص يتمتع بنسبة ١٠٠ في المائة بدعم واعجاب جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح . وليس هناك نص كامل ، وعليه يعتبر وفدي أن مثل هذا النص مستحيل الوجود . والوثيقة CD/CW/WP.400/Rev.1 هي النتيجة التي كللت الجهود الضخمة التي بذلها جميع الوفود في المفاوضات ، ولا سيما رئيس اللجنة المخصصة ، السفير أدولف ريتر فون فاغنر من ألمانيا .

وقد رأى هذا النص النور أخيرا بعد تنازلات وتسويات كثيرة تقدمت بها جميع الأطراف المعنية . وتوافق الرأي الهش الذي يجمعنا يمكن بالكاد أن يكون أساسا لمقترحات جديدة . وقد تكون فكرة التوصل إلى نص كامل كمالاً مطلقاً ، وهو نص اتفاقية الأسلحة الكيميائية في الحالة التي تعنينا جميعا ، فكرة جذابة ، بيد أنها قد تتحول تماماً إلى فخ يحملنا على تفويت فرصة تاريخية فيما يتعلق بمفاوضات حظر الأسلحة الكيميائية .

ويؤيد الوفد البلغاري تمام التأييد السفير هيلتينيوس الذي أعلن في الجلسة العامة أن "المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية وصلت الآن إلى مرحلة باتت معها المسألة مسألة أن اعتمادها يكون الآن أو لا يكون أبداً" . وفي الوقت ذاته لا يمكننا إلا أن نشير إلى أن بعض مقترحات البلدان الـ ١٤ كانت معقولة جداً ؛ وعليه فإن وفدي على استعداد للانضمام إلى حل توافقي بشأنها .

وحسب رأينا فإن المسألة التي يقع على كل دولة عضو في مؤتمر نزع السلاح أن تحلها بنفسها ، هي مسألة ما إذا كانت الوثيقة WP.400/Rev.1 ، تنتهك انتهاكا صارخا

بطريقة أو بأخرى أمنها الوطني في شتى أبعاده . فإذا كان الجواب بالنفي يكون من المنطقي عندها تقييم هذه الوثيقة على نحو ايجابي . وهذا هو بالمناسبة تقييم وفدي .

وتقيم بلغاريا الوثيقة WP.400/Rev.1 بوصفها حلا وسطا معقولا لا يضر المصالح الوطنية . وعلى غرار عدد من الدول الاخرى التي لا تملك أسلحة كيميائية ، تستطيع بلغاريا أن تذكر عدة أسباب تدفعها إلى تقديم مطالب فيما يتعلق مثلا بالفترات الزمنية المحددة لتدمير الأسلحة الكيميائية ، والصياغة الدقيقة لقضايا التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ، والحلول المالية المحددة للمنظمة الدولية المقبلة ، وما إلى ذلك . والحاصل إننا نرغب في القول بأن من المستحيل عمليا التوصل إلى معاهدة مثالية في مجال دقيق كمشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية .

ويؤيد وفدي الوثيقة WP.400/Rev.1 في برمتها ويؤكد أنها تمثل مشروع صك قانوني دولي سليم يحمل إمكانية تحقيق أغراضه النبيلة .

وترغب بلغاريا في أن تؤكد من جديد نيتها في أن تكون ضمن أول المشاركين في الاتفاقية المقبلة التي تحظر الأسلحة الكيميائية على نطاق عالمي فعلي . فلئن قيض لهذه الاتفاقية أن تُعتمد ، سيباشر بلدي فورا في إجراءات التصديق عليها .

وختاما أرغب في العودة إلى بداية بياني حيث ذكرت نيتي في الحديث بإيجاز عن قضية رئيسية ثانية أي فعالية مؤتمر نزع السلاح وحقه في الوجود كمؤسسة . والوفد البلغاري على قناعة بأن حل هذه القضية الثانية مرتبط مباشرة بإنجاز القضية الأولى بنجاح . وإذا كان مؤتمر نزع السلاح قادرا على إتمام اتفاقية الأسلحة الكيميائية بحلول أواخر ١٩٩٢ باعتمادها على أعلى مستوى ممكن ، كما اقتُرح ، فلن يعود هناك شك بأن لمؤتمر نزع السلاح مستقبلا ، وأن أمامه قدرا كبيرا من العمل الجاد والمسؤول بشأن اتفاقيات أخرى تتسم بأهمية كبرى بالنسبة لأمن الكوكب الذي نعيش عليه جميعا في هذا العصر النووي .

الرئيس: أشكر ممثل بلغاريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل كوبا ، السفير مورالس .

السيد مورالس (كوبا) (مترجم عن الاسبانية): هل لي أن أعرب عن سروري الكبير وعن إحساسي بالفخر البالغ في هذه المناسبة الأولى التي أتحدث فيها في جلسة لمؤتمر نزع السلاح . وقد كنا نتتبع عن كثب من وزارة الخارجية في هافانا سير المحادثات بشأن البنود الواردة في جدول أعمال المؤتمر وإنه لامتياز منح لي في أن أكون قادرا على الإعراب عن آراء كوبا في هذه المرحلة الحالية من عملية التفاوض

بشأن مشروع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ، وبشأن بعض القضايا التي نعتبرها أساسية بالنسبة لأعمال هذا المنبر في المستقبل والتي ستكون موضوع اهتمام خاص من جانبنا في الأشهر القادمة .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئتكم ، سيدي الرئيس ، على تعيينكم رئيسا لهذا المؤتمر ، وأؤكد لكم من جديد استعداد الوفد الكوبي لمساعدتكم في الوفاء بالمهمة الكبرى التي عهدنا بها إليكم .

ويبدو أن المفاوضات بشأن مشروع اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ، قد دخلت مرحلتها النهائية . وما الوثيقة CD/CW/WP.400/Rev.1 التي قدمها رئيس اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية ، السفير فون فاغنر ، إلا نتيجة لجهود مشكورة بذلها هو شخصيا مع مجموعة من الزملاء والمساعدين والأمانة ، وتعكس عددا كبيرا من الأفكار والاقتراحات والمقترحات المقدمة من غالبية البلدان التي شاركت بنشاط في المفاوضات المتعلقة بهذا الصك الدولي . وقد اتفقنا في إطار اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية على بذل المزيد من الجهود للتصدي للهموم المحقة التي لا تزال معلقة فيما يتصل بهذه الوثيقة ، والنظر في هذه الهموم بطريقة ملائمة وعلى قدم المساواة مع التعديلات المقدمة في الوثيقة CD/CW/WP.400 . وأرغب في جلسة المؤتمر هذه أن أؤكد من جديد استعداد حكومتي لبذل كل الجهود الضرورية للتوصل إلى اتفاقية متوازنة تعكس مصالح جميع الأعضاء وتطلعاتهم ، كما بالنسبة للبلدان الأخرى في الواقع ، التي تشارك في المفاوضات بشأن مشروع الاتفاقية هذا .

وحسبما أقر وانعكس في التقارير ذات الصلة للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، تحتاج الوثيقة CD/CW/WP.400/Rev.1 إلى تعديلات أساسية لتحويلها إلى ما يرغب به الجميع - وبعبارة أخرى وثيقة توافقية يؤيدها جميع أعضاء اللجنة لا مجموعة منهم فحسب ، بحيث يمكن أن يعتمدها المؤتمر وتقدم بالتالي إلى الجمعية العامة لتنظر فيها . ونحن جميعا ملتزمون بتنفيذ هذه العملية في أسرع وقت ممكن . وعلى الرغم من هذه الرغبة التي أعرب عنها أعضاء اللجنة المخصصة ، يجدر التذكير بالاتفاق الذي توصلت إليه بلداننا قبل الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي انعكس بوضوح في الفقرة ٣ من منطوق قرار الجمعية العامة ٣٨/٤٦ جيم ، أي تكثيف أعمال المؤتمر بغية استكمال المفاوضات المتعلقة بمشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٢ وليس هذا الصيف تحديدا . وينبغي أن يبقى هذا الالتزام ماثلا في أذهاننا جميعا في هذه المرحلة النهائية من المفاوضات . ويعتبر وفد كوبا أنه إذا بذل جميع أعضاء اللجنة المخصصة جهدا إضافيا وجديا ومسؤولاً للاستجابة لما هو محق من هموم نسبة كبيرة من البلدان المنتمية إلى اللجنة ، يمكننا عندها أن نؤدي بنجاح المسؤولية المناطة بنا وننجزها هذا الصيف .

أما مقترحات كوبا الخاصة بتعديل مشروع الاتفاقية ، الذي أعده رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، فقد سبق للأمانة أن أدرجتها ووزعتها ، لذا فإنني لن أشير إليها جميعا بالتفصيل في هذه المناسبة بل سأكتفي بذكر تلك التي نعتبرها الأكثر صلة بالموضوع .

كانت قضية مبيدات الأعشاب وحظر استعمالها كوسيلة من وسائل الحرب ، في صلب الموقف الذي دعا وفد كوبا إلى اتخاذه على مدى سنوات عديدة ويجب أن ينعكس ذلك بوضوح في النص النهائي من الاتفاقية المزمع اعتماده . ويشارك كوبا في هذا الموقف ، عدد كبير من الدول الأعضاء في المؤتمر ، وعليه تبرز الحاجة إلى إيجاد حل ملائم يعكس المصالح المشروعة لهذه الدول في إطار الاتفاقية . ولسنا بساعين إلى إنشاء نظم مراقبة أو فرض حدود على إنتاج مبيدات الأعشاب من جانب أي بلد ، فما بالك بإخضاع مرافق لإنتاج لعمليات تفتيش من أي نوع . ولسنا بساعين كذلك إلى حظر استخدام مبيدات الأعشاب في بعض الاحتياجات العسكرية المعروفة تماما . فما نرغب فيه هو الحيلولة دون أن تتكرر في المستقبل في أي مكان من العالم المشاهد المرعبة للحروب السابقة بسبب عدم وجود صك دولي يمنع منعا باتا أي إمكانية لتكرار مثل هذه المآسي .

ويعتبر هيكل المجلس التنفيذي وتركيبه وعملية اتخاذ القرارات فيه قضايا ذات أهمية خاصة بالنسبة للوفد الكوبي كما هي بالنسبة لباقي الوفود الحاضرة هنا . وكانت المناقشات بشأن هذه المسائل في إطار اللجنة المخصصة معقدة للغاية وبدا أن نقاط التفاهم التي تم توصل إليها هي أقرب إلى أن تكون توافقا في الرأي ، إلا أن الأمر يستلزم بذل جهد إضافي لتحقيق ذلك كما يتبين بوضوح من المقترحات التي قدمتها بلدان عدة بما فيها بلدي ، بشأن هذه المسألة .

إن كوبا التي شاركت مشاركة فعالة في المشاورات المكثفة بشأن هذا الموضوع والتي عقدت خلال السنة ، لا تزال مقتنعة بعدالة مطالبتها بألا تتبع الهيئة التنفيذية للمنظمة المقبلة النموذج غير الديمقراطي الموجود في الأجهزة الدولية الأخرى والذي يكون فيه توزيع الوظائف في هذه الهيئات مفروضا علينا ، مما يضمن لعدد قليل جدا من البلدان حضورا دائما فيها - وهو امتياز يجنبها الخضوع كغيرها لعملية انتخاب ديمقراطية . ويود وفد كوبا أن يكرر في جلسة المؤتمر هذه أنه لا يستطيع أن يؤيد مثل هذا الترتيب ، ولا سيما إذا انعكست الفكرة في نص الاتفاقية .

وفي بداية هذه السنة ، وعند انعقاد جلسة عامة مثل هذه ، برزت في أعمالنا فكرتان اعتبرهما العديد من الوفود بما فيها وفدنا ، تتناقضان والهدف المركزي للاتفاق الذي نسعى للتوصل إليه وتضران بعملية إنجاز المفاوضات المبكرة والمرضية التي هي قيد التحقق داخل اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . وأقصد هنا فكرة

تمديد الموعد الأقصى لتدمير ترسانات الأسلحة الكيميائية ومرافق الإنتاج المتعلقة بها وفكرة تحويل مثل هذه المرافق لاستعمالها في تنفيذ الأنشطة التي لا تحظرها الاتفاقية . وعلى الرغم من إدراك وفد كوبا للأسباب التي تبرر من وجهة نظر بعض الوفود ، الهموم المترافقة والمقترحات المرتبطة بهاتين الفكرتين ، فقد ذكّر في مناسبات سابقة أنه ليس في وضع يسمح له بتأييد إدراج أحكام تتعلق بهاتين القضيتين في نص الاتفاقية المقبلة .

وهناك مسألة شديدة الحساسية بالنسبة لكوبا وقد سبق أن أشرنا إليها في سياق مفاوضاتنا بشأن الاتفاقية المقبلة للأسلحة الكيميائية . وأود اليوم بناء على تعليمات محددة من حكومتي ، أن أشير مرة أخرى إلى هذه المسألة ؛ فكما هو معلوم ، تملك حكومة الولايات المتحدة ، خلافا لإرادة حكومة كوبا وشعبها ، قاعدة بحرية في إقليم اغتصبته من بلدنا في الجزء الشرقي من الجزيرة ، حيث تتمركز قوات عسكرية وتوجد مخزونات من الإمدادات والمعدات العسكرية ولا يمكن استبعاد وجود أسلحة نووية و/أو كيميائية ، تقع المسؤولية فيها على عاتق حكومة الولايات المتحدة وحدها ، وعليها بالتالي أن تتحمل جميع النتائج الناشئة عن ذلك . ولهذا السبب لا تستطيع حكومة كوبا أن تقوم بأي التزام أو أن تتحمل أي مسؤولية في سياق الاتفاقية المذكورة آنفا والتي تتصل بإمكانية وجود أسلحة كيميائية أو مرافق لإنتاج مثل هذه الأسلحة في موقع القاعدة المذكورة أو فيما يتصل بما ستؤول إليه . وإني أدلي بهذا البيان بالنيابة عن حكومتي لكي يسجل على النحو المناسب في السجلات الرسمية للمؤتمر .

وما أن تنتهي المفاوضات بشأن مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، سيتصدى مؤتمر نزع السلاح لسلسلة من القضايا التي تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لمتابعة أعماله بوصفه منبر التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح . ولهذا السبب ، اسمحوا لي أن أعرض الأفكار والاقتراحات ذات الطبيعة العامة بشأن هذه المسائل ، وغرضي الوحيد هو المساعدة في البحث عن أنسب الحلول لكل منها أثناء عملية المشاورات غير الرسمية التي ستجري لهذه الغاية .

ويرى الوفد الكوبي أن تعديل جدول أعمال المؤتمر هو المسألة الأهم والأكثر جدية ودقة ، من بين المسائل التي علينا أن ننظر فيها بغية إيجاد حل وسط لها يعكس مصالح أغلبية أعضاء المجتمع الدولي ، لا رغبات مجموعة صغيرة من البلدان . وعليه ، ينبغي أن نبقي في جدول أعمال المؤتمر البنود التي تتمتع بتأييد واسع ، وعلينا أن نجد طريقا تقودنا إلى حلول تتناسب ومصالح الأغلبية ، مظهرين الإرادة السياسية الضرورية لتحقيق الغاية وممتنعين عن الممارسات التعويقية التي أدت حتى اليوم إلى عرقلة التوصل إلى اتفاقات بشأن المسائل التي يعتبرها المجتمع الدولي قضايا ذات أولوية . وأقصد بصورة خاصة البنود المتصلة بنزع السلاح النووي . ويرى الوفد الكوبي

أن مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية هي المسألة التي يجب أن ترد في جدول أعمال هذا المؤتمر أيا كان شكله ، نظراً لأن مجموعة المشاكل المرتبطة بها تمثل شرطاً مسبقاً أساسياً لأي عملية شاملة ولا رجوع فيها ، للتفاوض المتعدد الأطراف الحقيقي بشأن نزع السلاح النووي . وسيكون مشروع معاهدات الحظر الكامل للتجارب النووية ، المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح ، ذا فائدة في هذا المسعى .

وهناك بند آخر ينبغي برأينا إبقاؤه على جدول أعمال المؤتمر وهو البند المتعلق بالتوصل إلى ترتيبات دولية فعالة لتوفير الضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها . فالمطلب الأساسي الأدنى الذي يلزم توفيره للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ، بوصفه بادرة معاملة بالمثل ، هو تقديم الضمانات بأنها لن تتعرض للتهديد أو بالهجوم بمثل تلك الأسلحة ؛ كما يجب أن تكون الضمانات المقدمة في هذا الصدد غير مشروطة وملزمة قانونا . وتتضمن الأفكار التي قدمت إلى الآن بشأن هذا البند في اللجنة المخصصة ، نواة حل هذه المشكلة .

أما البنود الأخرى المتصلة بعملية نزع السلاح النووي فلا تزال صحيحة وملائمة لكي تدرَج في جدول الأعمال الجديد للمؤتمر . ويجب أن يكون تعريف هذه البنود محددا وواضحا ، للأغراض العملية ؛ ولن يمكّن ذلك من عملية تبادل الآراء بشكل عام بشأن هذه المواضيع فحسب ، بل سيؤدي كذلك إلى تحديد الجوانب الخاصة التي يمكن عقد المفاوضات الفعلية على أساسها .

ووفد كوبا إذ يقدم هذه الأفكار ، لا يغفل التغييرات التي حدثت في الحلبة الدولية أو الظروف المحددة التي حالت حتى الآن دون حصول تقدم في أعمال هذا المؤتمر بشأن القضايا التي ذكرت ؛ بل الأمر مناقض لذلك تماما . فلأننا بالتحديد ندرك أن خطر قيام نزاع نووي لم يتلاش رغم انخفاضه ، ولأننا مقتنعون بأن التطور التكنولوجي لن يلبث أن يؤدي إلى سيطرة أشمل وبالتالي إلى استعمال أعم وأكثر مركزية للأسلحة النووية ، نعتبر أن البنود التي ذكرناها تقتضي منا جميعا بذل جهد إضافي ، جهد جدي بما يكفي لتمكيننا من التخلص نهائيا وعلى نحو حاسم من التهديد الذي جثم ولا يزال جاثماً على صدر البشرية والذي يهدد وجودها ذاته . وتقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية ، المسؤولية الكبرى عن إصلاح عدم التكافؤ الحالي .

والوفد الكوبي إذ يحلل المشاكل المرتبطة بامكانية إعادة تنظيم جدول الأعمال ، يدرك أن هذا الجدول ينبغي أن يعكس مصالح الجميع . وهو على استعداد بالتالي للنظر في المقترحات التي قدمت لهذه الغاية بأكبر مرونة ممكنة .

لقد سبق للعديد من الوفود الاخرى أن ذكرت أن التجمع السياسي الحالي في المؤتمر يقابل نظاما للأمور تخطته الأحداث . ونحن نؤيد هذا الرأي كذلك ونعتبر بالتالي أن الوقت قد حان لنتصدى ، بما يقتضي من مداولات ، لهذه المسألة الدقيقة ونجد لها حلا .

وهناك مشكلة مرتبطة ارتباطا وثيقا بهذه المسألة هي مشكلة زيادة العضوية في المؤتمر . فبما أن هذا المؤتمر هو هيئة تفاوضية فإن ، من الاساسي الاحتفاظ بعضوية تمكّن ، مع بقائها تمثيلية ، من إجراء المفاوضات على نحو فعال . وينبغي لأي زيادة في عضوية المؤتمر أن تتم بإيلاء الاحترام الواجب لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل ، على أن يكون المقصود بذلك ، أن تكون نسبة عضوية كل مجموعة من المجموعات التي ستنشأ في مؤتمر نزع السلاح ، على أساس العدد الإجمالي للبلدان التي تمثلها وليس على أساس نظام تكون فيه غالبية البلدان في المجتمع الدولي هي الاقل تمثيلاً .

ولن تكون هذه المناسبة هي الاخيرة التي تسنح لنا فيها فرصة الإشارة إلى تلك البنود . ونأمل أن تكون المرة القادمة التي نأخذ فيها الكلمة في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح هذا ، فرصة للتعبير عن سرورنا للتوصل لتوافق في الرأي في المفاوضات لإتمام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية .

الرئيس: أشكر ممثل كوبا على بيانه وعباراته الرقيقة التي توجه بها إلى الرئاسة . وبهذا نأتي إلى ختام قائمة المتحدثين لهذا اليوم فهل يرغب أي ممثل آخر في الكلام في هذه المرحلة .

السيد تغياني (الجزائر) (مترجم عن الفرنسية): سيدي الرئيس أود أن أقول إعلاناً موجزاً ، إلا أنني لا أستطيع بادئ ذي بدء أن أجعل حرصي على الايجاز يحول دون أن أعبر عن مدى سرور الوفد الجزائري لرؤيتكم ترأسون أعمالنا . ويمكنني أن أؤكد لكم على رغبة وفدي في التعاون الكامل معكم في أداء مهامكم . أما فيما يتعلق بالإعلان فأود اعلام أعضاء مجموعة ٢١ بأن اجتماعا مع فريق الاتصال المعني بالأسلحة الكيميائية سيعقد في القاعة C-108 مباشرة بعد انتهاء المشاورات بشأن الشفافية التي ستلي هذه الجلسة العامة . والغرض هو إطلاعهم على ما دار في اجتماع مكتب اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية الذي عقد هذا الصباح .

الرئيس: أشكر ممثل الجزائر على بيانه . هل هناك ممثلون آخرون يرغبون في الكلام؟

السيد رانجبار (جمهورية ايران الإسلامية): سيدي الرئيس ، اتيحت لي فرصة التعبير لكم عن تهانيَّ لتبوئكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في حزيران/يونيه الماضي . بيد أن هذا الأمر لا يمنعني من أن أنقل إليكم مدى سعادة الوفد الايراني لرؤيتكم في مركز الرئاسة ..

لقد أخذت الكلمة لأسجل بعض الملاحظات المتصلة بالآراء التي أعرب عنها بشأن مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية WP.400/Rev.1 ، هذا الصباح . وقد ذُكر أن التعديلات المقترحة على الوثيقة WP.400/Rev.1 ، خطرة على الاتفاقية وستضعف نظام التحقق . وباسم الوفد الايراني بوصفه عضوا في مجموعة الدول النامية التي اقترحت بعض التعديلات على هذا النص ، أرغب في القول بأن اقتراح التعديلات ليس بالأمر الخطر ؛ بل ما سيكون خطراً فعلياً في هذه المرحلة من المفاوضات هو عجز اللجنة المخصصة عن التوصل الى نص توافقي . فهدف الجهود المشتركة التي تبذلها مجموعة من البلدان النامية يتمثل في التوصل إلى حل وسط وإلى نص توافقي في نهاية الأمر .

ويمكن أن تختلف النظرة الأمنية من دولة إلى أخرى ؛ وينبغي مراعاة هذه النقطة الحساسة وفن الديبلوماسية بغية السعي إلى ايجاد افضل نظرة أمنية مشتركة . وفي مجال الجهود المتعددة الأطراف من قبيل إبرام الاتفاق الأمني لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ، من الضروري بشكل مطلق النظر في مسألة الأمن على أساس شامل . وإذا كنا نريد التحرك في اتجاه تحقيق نص توافقي ، فعلينا مراعاة هموم الآخرين الأمنية . ولا مفر من أن أؤكد من جديد بأن اقتراح التعديلات على هذا النص ليس بالأمر الخطير ، بل ما هو خطير هو الافتقار إلى توافق الآراء الذي قد يهدد الثقة بمؤتمر نزع السلاح .

السيد ديمبنسكي (بولندا): سيدي الرئيس أرغب بادئ ذي بدء أن أضم صوتي إلى التهاني التي وجهها إليكم المتحدثون السابقون بمناسبة توليكم رئاسة هذه الهيئة . كما أرغب في أن أشكركم على عبارات الترحيب التي وجهتموها إليَّ وأن أعرب لكم عن مدى الفخر الذي أشعر به لانضمامي إلى هذه الهيئة الموقرة . وإني لمحظوظ جدا في الحقيقة لانضمامي إليها في هذه الفترة بالذات التي توشك فيها جهود المؤتمر الطويلة أن تعطي ثمارها .

وأقصد بكل تأكيد اتفاقية الأسلحة الكيميائية ؛ وحكومتي عازمة على بذل قصارى جهدها للمساهمة في هذه العملية ؛ وقد سبق لوفد بلادي أن أعلن في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية تأييده لمشروع الاتفاقية الأخير ، الذي يمثل برأينا انعكاسا تاما للمفاوضات وأفضل نتيجة توفرت لها . وكان نظام التحقق الفعال للاتفاقية ولا يزال ، ذا أهمية رئيسية بالنسبة لوفدنا ، وقد ناضلنا من أجل نظام تحقق أقوى ، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات التفتيش بالتحدي . إلا أننا ندرك الاختلافات الموجودة ، ولهذا

السبب وفرت لنا الحلول المقترحة في المشروع ، على الرغم من أنها لم تستجب تماما لتوقعاتنا ، حلا وسطا معقولا ومتوازنا لبعض القضايا التي امتنع علينا فيها توافق الآراء . وفي هذا الصدد علينا أن نكون حريصين على ألا نخرج المارد من قمقمه مرة جديدة مما سيهدد اعتماد الاتفاقية ، لأن اعتمادها ، كما قيل يكون الآن ، أو لا يكون أبدا . وقد تؤدي اعادة فتح الحوار إلى اضعاف التنفيذ الفعال للاتفاقية بتقويض الثقة التي لدى الدول الأطراف في امتثال الدول الاخرى ، وباضعاف الردع ضد الانتهاكات المحتملة .

وإننا ملتزمون من جهتنا التزاما قويا باتفاقية فعالة للأسلحة الكيميائية . وما من شك في أن التوصل إلى اتمامها هذه السنة سيجلب الاطراء على المؤتمر ، بيد أن المأمول هو ألا يكون ذلك سوى الخطوة الأولى الناجحة على طريق المزيد من اتفاقات نزع السلاح ، التي سيستمر المؤتمر بكل تأكيد في سلوكها . وأشعر بامتياز كبير إذ انضم إليكم في هذه الفترة الخاصة وكلي أمل في أن أكون قادرا على الإسهام في المزيد من العمل بشأن الاتفاقية .

الرئيس: هل هناك ممثلون آخرون يرغبون في الكلام في هذه المرحلة؟ لا أرى أحداً . بهذا نختتم قائمة المتحدثين لهذا اليوم .

وقد وزعت الأمانة اليوم جدول زمني للجلسات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية الاسبوع القادم . والجدول الزمني مجرد جدول إرشادي كالعادة ويمكن تغييره إذا اقتضت الضرورة . وهذا ما ستكون عليه الحالة ما دمنا لا نزال ننظر في بعض فروع التقرير السنوي ولم تتوصل إلا هيئة فرعية واحدة إلى انهاء اعمالها . وآمل كما سبق وأشرت ، أن نحقق تقدماً كبيرا في أعمالنا بشأن تقريرنا السنوي خلال الاسبوع المقبل . وإن لم يكن هناك أي تعليق أو اقتراح سأعتبر أن المؤتمر اعتمد الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

وكما سبق الاعلان في بداية هذه الجلسة العامة ، سيعقد المؤتمر مشاورة غير رسمية مفتوحة العضوية في هذه القاعة ، مع توفير خدمات الترجمة الفورية بغية النظر في المسائل المعلقة المتصلة بمشروع تقريرنا السنوي إلى الجمعية العامة . وبعد ذلك مباشرة سيعقد السفير زهران من مصر ، المنسق الخاص للبند ٩ من جدول الأعمال "الشفافية في مجال التسلح" ، مشاورة أخرى غير رسمية مفتوحة العضوية تقدم فيها الخدمات ذاتها .

السيد فون فاغنر (ألمانيا): يدخل هذا الكلام إلى حد ما تحت بند "أي مسائل أخرى" في إطار هذه الجلسة وأعتذر لمبادرتي في أخذ الكلمة ؛ بيد أن اللجنة

المخصصة للأسلحة الكيميائية قد وضعت بمساعدة الأمانة التنقيح ١ للجدول الزمني لهذا الاسبوع ، أي لبعد ظهر اليوم وللغد ، وأرغب في أن استرعي انتباه الوفود إلى هذا الأمر ، لأنه يعني أن الأمر لن يقتصر على المشاورات المفتوحة العضوية التي تقرر عقدها لفريق التحرير والصياغة بعد ظهر هذا اليوم من الساعة ١٥/٠٠ إلى ١٧/٠٠ ، بل هناك أيضا مشاورات مفتوحة العضوية بشأن موضوع مشروع الاتفاقية من الساعة ١٧/٠٠ إلى ٢٠/٠٠ في القاعة الخامسة ؛ كما ستعقد نهار غد الجلسة التي سبق تحديدها للجنة المخصصة في الساعة ١٠/٠٠ كما هو مقرر . وستستمر المشاورات المفتوحة العضوية بشأن الموضوع من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠ . وسترجأ المشاورات المفتوحة العضوية لفريق التحرير والصياغة ، التي كان من المقرر عقدها من الساعة ١٥/٠٠ ، إلى الساعة ١٨/٠٠ . وقد رغبت في استرعاء انتباهكم وانتباه الوفود إلى ذلك فحسب واعتذر عن مبادرتي بأخذ الكلمة .

الرئيس: أشكركم يا سيادة رئيس اللجنة وليس هناك بالتأكيد أي حاجة إلى الاعتذار ؛ بل من المفيد في الواقع بالنسبة للجنة أن يسترعى انتباهنا إلى التنقيح ١ .

هل هناك أي تعليقات أخرى قبل أن اقترح رفع الجلسة؟ لا أرى ذلك .

ستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ، ٦ آب/اغسطس ، الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠